

## مَنْ أصحاب المقام الرفيع في مصر الآن ؟ ؟

صورة العدالة الاجتماعية في مصر تبدو الآن مشوهةً وبلا ملامح أو معالم واضحة، صورة كاشفة للتمايزات الطبقيّة والفجوات والثغرات الاجتماعية والثقافية، صورة تتسيدها شرائح وفئات محدودة أسهمت في تظليل الكثير من معالم الصورة بخطوط ودوائر التقسيم الطبقي والاجتماعي، صورة لا تليق بمصر ولا بالمصريين الذين طالما حلموا بالعدالة الاجتماعية وتطبيق مبادئ المواطنة منذ ثورة يوليو 1952، التي مثلت أملاً وحلمًا للسواد الأعظم من المصريين في العيش الكريم، وضمان حقوق ثابتة لا تعبت بها حالة مادية أو تمنعها مكانة اجتماعية أو وظيفة ومهنة.

صورة لعدالة اجتماعية جعلت من أبناء البسطاء والكادحين أساساً لبناء وقوة دفع نهضة الجمهورية الأولى في مصر، لاسيما قبل سنوات الحرب التي أنهكتها كثيراً.

والسؤال: أين موقع العدالة الاجتماعية في مصر الآن، وأين موقع السواد الأعظم من أبنائها، لاسيما البسطاء منهم من هذه العدالة.

العدالة: التي تضمن لكل مواطن مصري أن يكون صاحب مقام رفيع، ومكانة لا تُقوّض واحترام مستحق في مهنته مهما كانت هذه المهنة، فكل المهنة الشريفة أمام العدالة سواء، فلا مهنة متواضعة وأخرى عالية.

فكل عطاء لهذه الدولة ولخدمته نهضتها، هو عطاء يحترم ويُقدّر ويعطى الحق المتساوي لكل أصحابه لجنى ثمار العدالة الاجتماعية.

وهو ما يعيد طرح التساؤل مرة أخرى: هل يتساوى الجميع في مصر الآن، وفقاً لعطائهم وتفانيهم من أجل هذه الدولة، وهل لقب أصحاب المقام الرفيع يناله الآن من يستحقه، وهنا علينا أن نتفق جميعاً، أن لقب أصحاب المقام الرفيع - رغم أن الألقاب أُلغيت رسمياً منذ يوليو 1952 - يجب أن يرتبط بمن

يسهمون الآن بكل إخلاص وصدق فى محاولات تجاوز الدولة لعثرتها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فإن أى عامل أو صانع يهدف إلى رفع قيمة وشأن التصنيع والاستثمار الحقيقى فى صناعات حقيقية تدعم هيكل الاقتصاد المصرى، هو صاحب مقام رفيع، وكل نموذج جديد من طلعت حرب، مهما كانت إمكانياته وحدود إسهامه، هو صاحب مقام رفيع.

والفلاح الذى يجتهد للمحافظة على الرقعة الزراعية وزيادتها، وينتج غذاءه ويقلل من الاعتماد على استيراد غذائنا من الخارج هو صاحب مقام رفيع.

والمعلم الذى يتفانى فى توصيل علمه بدون متاجرة، هو صاحب مقام رفيع، وقس على ذلك كافة المجالات والمهن. فمتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية، لا تقتصر على المكونات الاقتصادية فقط ولكن المكون الثقافى والقيمى يعد محددًا لمواجهة اختلالات أسس العدالة الاجتماعية فيجب عدم الحديث عن اللياقة الاجتماعية كمحدد لبعض الوظائف.

## ملامح الأختلالات

وفى هذا السياق فيمكن رصد بعض مظاهر الاختلال سواء فى السياسات أو الثقافة المجتمعية والقيمية، نذكر منها:

- محدد اللياقة الاجتماعية كمعيار لبعض الوظائف.

- تعدد أنماط التعليم كمحدد للمساواة وتقليص الفرص (تعليم: حكومى، تجريبى عربى وانجليزى، خاص، لغات، دولى) بالإضافة للتعليم الفنى والأزهرى، فالتعليم أصبح معبراً عن مظاهر التفاوت الاجتماعى والطبقى بالإضافة إلى ما يطرح من تمايزات قيمية ومعارف (تبرز فى قضايا الهوية والاعتراب، والمظلومية، وربما الحقد الاجتماعى). هذه الأنماط من التعليم توجد انقسامات وتمزق النسيج المجتمعى، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح عند رصد أفكار وسلوك العديد من أجيالنا الشابة، وهو أمر سوف يزداد رسوخاً مع تزايد الاتساع والانقسام داخل الجيل الواحد.

- استمرار ظاهرة أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال

- استمرار الثقافة الأبوية الذكورية الداعمة للتمييز السلبى للرجال ولأنماط من الممارسات التى تتسم بعدم المساواة.

- استمرار ارتفاع مؤشر الفساد.

- استمرار العشوائيات وما يحيط بها من ثقافة وممارسات مجتمعية سلبية.

المظاهر السابقة، تشير إلى مظاهر متعددة من الاختلالات فى المجتمع وتشير بدورها إلى نتائج يمكن تلمسها بوضوح فى الواقع الذى نعيشه حالياً، فتنامى مظاهر العنف والتطرف والإرهاب، من ناحية، السنوات الست: والشعور بالإحباط واللامبالاة من ناحية ثانية، والإلحاد والإدمان والانفلات السلوكى والأخلاقى من ناحية ثالثة. هذه المظاهر -أيضاً- هى نتاج لفشل سياسات وتراكم لنتائج سلبية انعكست بوضوح على درجة تماسك المجتمع ودرجة تجانس وتوافقه، وهو ما تجلى بوضوح خلال السنوات الست الماضية.

بالطبع هذه المظاهر لا ترتبط فقط باختلالات العدالة الاجتماعية ولكن لا شك أنها تمثل محدداً للكثير من هذه المظاهر، وبالتالي ونحن نتحدث عن قواعد جديدة حاکمة لبناء الدولة المصرية والمجتمع، فإن تعظيم فرص تماسك هذا المجتمع يعد ضرورياً وحتماً لا مفر منه، ويجب العمل على مواجهة السلبيات القائمة والحد منها، ونفرض مزيداً من الاهتمام بالشباب وتمكينه، ووضع الأسس اللازمة للمحافظة على هوية وقيم وأخلاق المجتمع عبر توافق مجتمعي.

### أى عدالة نريد؟

هذه المظاهر وغيرها الكثير تشير إلى تعدد أبعاد ومظاهر خلل العدالة الاجتماعية كسياسات وقيم، وبالتالي، يبرز تساؤل آخر تعكسه التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مفاده عن أى عدالة اجتماعية نبحث، هل هي عدالة الحد الأدنى من فرص الحياة الكريمة التي لا تتوافر في معظمها، أم عدالة المواطنة الكاملة الداعمة لواجبات الحقوق والمسئوليات؟ أم عدالة تمكين المجتمع والمواطن الساعية للاستثمار في الإنسان باعتباره ركيزة المستقبل والنهوض؟ أم عدالة الاستثمار في الموارد الطبيعية كحق للأجيال القادمة؟.

هذا السؤال يمتد على استقامته، ليشمل التساؤل عن الأدوار والمسئوليات المطلوبة، هل تحقيق العدالة الاجتماعية هو مسئولية الدولة بمؤسساتها فقط؟ أم هو مسئولية المجتمع بمنظوماته، أم مسئولية المواطن بمكوناته الثقافية والقيمية؟ أم هو مسئولية الجميع؟.

الحقيقة، إن الإجابة المنطقية إنها مسئولية الدولة، باعتبارها هي المسئولة عن رسم وتخطيط السياسات وسبل تنفيذها، لاسيما وأن الجزء الأكبر من قضية العدالة يرتبط بتلك السياسات في أبعادها المتعددة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ولكن صحيح أيضاً أن هذه المسئولية يتوازى معها مسئوليات وأدوار أخرى تتعلق بالواقع الراهن، فالدولة لم تعد دولة "الرفاه" المسئولة عن تلبية كافة احتياجات المواطنين، كما أن تحديات الإصلاح الاقتصادي الراهنة، تزيد من صعوبة هذه المسئولية، لاسيما تلك المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي تبقى مسئولية القطاع الخاص ورجال الأعمال ودورهم الاجتماعى ومسئوليتهم المدنية والاجتماعية ركيزة أساسية فى تقليل الفجوة والتفاوت الكبير بين شرائح وفئات المجتمع، وهناك أيضاً مسئولية المجتمع والمواطنين فى مواجهة اختلالات منظومة العدالة الاجتماعية.

هذه المسئوليات الثلاث، يجب أن تستند لشراكة حقيقية، ونهج تشاركى داعم للتنمية فى تلك اللحظة التى يُصاغ فيها العديد من السياسات الحاکمة لشكل الدولة المصرية ومستقبلها.

مسئوليات يجب أن تستند إلى صياغة عقد اجتماعى جديد، لا يقف عند كون العدالة الاجتماعية مطلباً جماهيرياً، ولكن يتعدى إلى محددات وسياسات جديدة تحكم وتنظم علاقة الدولة بالمجتمع والمواطن.

صياغة جديدة للرؤى الداعمة لمفهوم "الدولة التنموية"، المستندة إلى مركزية دور الدولة فى تحقيق التنمية، جنباً إلى جنب مع تعظيم دور المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، ودور لعنصر تنموى متعاظم للمجتمع المدنى، وصياغة سياسات تأخذ فى الاعتبار عنصر الوقت والزمن ضاغظاً على كافة أركان الدولة ومؤسساتها. فالتحديات الراهنة والتي تضرب بجذورها نحو مزيد من الاختلالات لميزان

العدالة الاجتماعية، تقتضى تعظيم فرص النهج التشاركي والمسئولية الجماعية لإعادة التوازن لميزان العدالة الاجتماعية المختل، والذي لن يصلحه سوى أن تكون عملية استعادة التوازن جزءاً من عملية إصلاح شاملة للرؤية والسياسات والإجراءات، وهنا يمكن التأكيد على عدد من القضايا والإجراءات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، نذكر منها:

- إن الفلسفة التى يجب أن تحكم عملية نقل الدعم العينى إلى دعم مالى، يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية إنمائية وليست جزءاً من بناء شبكة أمان اجتماعى.

- إعادة صياغة وتنظيم المجتمع المدنى ومنظّماته نحو دور أكثر إسهاماً وتأثيراً فى عملية التنمية والتمكين المجتمعى، عبر إعادة تجديد فلسفته الحالية التى غلب عليها الكثير من الاختلالات وسمات الضعف.

- إعادة صياغة مفهوم المسئولية المدنية والاجتماعية لرجال الأعمال، عبر سلسلة من التشريعات والقوانين الداعمة لترسيخ هذه المسئولية، وعبر عملية إشراك ومشاركة لدور رجال الأعمال التنموى والاقتصادى.

- تفعيل السياسات الثقافية الداعمة لبناء الشخصية المصرية الحضارية، والقادرة على مواجهة التشوّهات ومواطن الضعف التى التصقت بهذه الشخصية أو قيمها وفى مقدمتها قضية المواطنة، تجاوز الفجوة الجدلية التى يغلب عليها التنافس والصراع.

- تعظيم فرص امتلاك أدوات المعرفة، والارتكان إلى فلسفة التعلم وليس التعليم، والاستثمار فى البشر.

- تفعيل الأطر الحاكمة الداعمة لبناء ثقافة سياسية تدعم القبول بالتعددية واللامركزية والديمقراطية، والمؤسسية وتهميش النزعات الفردية والسلطوية والتمييزات الاجتماعية والسياسية.

المحددات السابقة، توضح عمق التغيير والإصلاح المطلوب، وحجم المسئولية الملقاة على الجميع (الحكومة - القطاع الخاص - القطاع الأهلى)، وطبيعة المبادرة المطلوبة. فالتخفيف من وطأة الفقر ودعم برامج الحماية الاجتماعية وتحسين بعض الخدمات، لا يوفر المقومات والقدرات المطلوبة لمواجهة التمييزات القائمة ولا يوفر التماسك المجتمعى المطلوب، ولذا تبقى العدالة الاجتماعية هى الحل والوسيلة المضمونة للمحافظة على الاستقرار المجتمعى، وتعظيم موارد المجتمع، وتحفيز المواطن على العمل والفاعلية.

ومن ثمّ تبقى المبادرة المطلوبة والمأمولة، متجاوزةً لمظاهر الاختلالات وما يحيطها من تفاصيل، مبادرة تطرح العدالة الاجتماعية كركيزة لعقد اجتماعى جديد يهدف لبناء مجتمع يعزز قيم العدالة والمواطنة، ودولة تهبى أبناءها للمشاركة فى تحقيق التنمية المستدامة.

**د. أيمن السيد عبد الوهاب**